



أثر تطبيق التدقيق المشترك في الحد من مشاكل الوكالة

بحث تطبيقي في الشركات المساهمة الخاصة / مصرف الخليج التجاري

The effect of applying joint auditing in reducing agency problems:

Applied research in private joint stock companies /

Khaleeji Commercial Bank

أحمد عبد الكاظم عبد العباس

أ.م.د. علي محمد نجيل المعموري

Ahmedabedkadm@Gmail.Com

Ali.Mamouri@Yahoo.Com

07813543296

07806065572

جامعة بغداد- المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية

المستخلص:

هدفت هذه الدراسة الى اختيار اثر تطبيق التدقيق المشترك في تخفيض مشاكل الوكالة وذلك باختيار اكثر من مراقب حسابات مشتركين في عملية التدقيق بأسلوب التدقيق المشترك وهو احد اساليب التدقيق حيث يكلف اثنين من مراقبي الحسابات مستقلين بتدقيق البيانات المالية واصدار تقريراً مشتركاً يكونان مسئولان عنه مسؤولية تضامنية مشتركة حيث ظهر هذا النوع في كثير من البلدان في الفترة الاخيرة خاصتاً بعد الازمات المالية العالمية الاخيرة من اجل استعادة ثقة مستخدمي هذه التقارير واستناداً الى نظرية الوكالة فان الادارة تسعى الى استغلال الصلاحيات الممنوحة لها للإظهار الجوانب الايجابية عن الادارة تلك الشركات والظهور امام المالكين بالوضع الجيد مستغلين المرونة بالمعايير المحاسبية اضافة الى الاهتمام بالمصالح الشخصية على حساب الملاك ولغرض الحد من هذه الممارسات والافعال يجب اتباع عدة اليات من قبل المالكين للحد من تضارب المصالح بين المدراء والمالكين والحد من التلاعب بالسياسات المالية والمحاسبية وأحد هذه الاليات هو التدقيق المشترك حيث يهدف هذا البحث الى بيان أثر تطبيق التدقيق المشترك في الحد من مشاكل الوكالة . **الكلمات الافتتاحية /** التدقيق المشترك , التدقيق المنفرد , نظرية الوكالة , كفاءة السوق , عدم تماثل المعلومات , تضارب المصالح .

Abstract

This study aimed to choose the effect of applying joint audit in reducing agency problems by choosing more than one auditor involved in the audit process by the joint audit method, which is one of the audit methods where two independent auditors are assigned to audit the financial statements and



مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية



مجلد (19) عدد (4) 2023

issue a joint report for which they are jointly responsible. This type has appeared in many countries in the recent period, especially after the recent global financial crises, in order to restore the confidence of the users of these reports. Based on the agency theory, the management seeks to exploit the powers granted to it to show the positive aspects of the management of those companies and to appear before the owners in good condition, taking advantage of flexibility in accounting standards, in addition to paying attention to personal interests at the expense of the owners. For the purpose of limiting these practices and actions, several mechanisms must be followed by the owners to reduce the conflict of interest between managers and owners and to limit the manipulation of financial and accounting policies, and one of these mechanisms is joint auditing.

Keywords: Joint audit , single audit , agency theory, market efficiency , asymmetry information , conflict of interest,

مقدمة :

ان الهدف الاساسي لمهنة التدقيق هو تعزيز ثقة مستخدمي البيانات المالية من خلال راي مراقب الحسابات بالبيانات المالية فيما إذا كانت تلك البيانات قد اعدت طبقاً للمعايير المحاسبية المتفق عليها , ومدى تعبيرها عن صدق وعدالة المركز المالي للشركة وعن اداءها في الوقت الحاضر والمستقبلي. ونظراً لالزامات المالية وانهيار العديد من الشركات الكبرى في مختلف دول العالم اصبح هنالك هدفاً كبيراً لمهنة التدقيق وهو استعادة الثقة السوق والمستثمرين بهذه المهنة ولا يزال المشرعون وواضعوا المعايير المحلية والدولية في محاولة ايجاد طرق جديدة لتحسين اداء عملية التدقيق وضمان المحافظة على استقلالية مراقب الحسابات اذ ازداد القلق في السنوات الاخيرة بشأن استقلالية مراقب الحسابات حيث ظهرت العديد من الآراء التي تدعو الى دعم عملية التدقيق واستعادة ثقة مستخدمي البيانات المالية في تقارير والقوائم المالية لذلك ازداد الاهتمام بالوسائل التي من شأنها دعم استقلال مراقب الحسابات ومن ثم جودة التدقيق ومن هذه الوسائل هي التدقيق المشترك وهو يعتبر احد اساليب التدقيق والذي يتم فيه تكليف اثنين من مراقبي الحسابات مستقلين



مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية



مجلد (19) عدد (4) 2023

للقيام بمهمة تدقيق البيانات المالية واصدار تقريراً واحداً يكونان مسولان عنهما مسؤولية مشتركة وعلى وجه التضامن , ليمتاز التقرير الصادر عنهم بموثوقية وشفافية عالية ويعكس الوضع الحقيقي للشركات المساهمة والاقتصادية التي تطبق التدقيق المشترك لزيادة الاسهم والاستثمار مما يزيد من ثقة مستخدمي البيانات المالية , حيث يوفر التدقيق المشترك معلومات محاسبية تحقق منفعة للمستفيدين لتوفر المصدقية والملائمة بشكل يزيد من شفافية القوائم المالية وبالتالي يزيد من ثقة المساهمين بالتقارير المالية الصادرة عن عملية التدقيق المشترك لينتج عنه تخفيض بمشاكل الوكالة الناتجة عن عدم تماثل المعلومات وتضارب المصالح بين الوكيل والاصيل .

أولاً : منهجية البحث :

1- مشكلة البحث :

نتيجة الظروف التي مرت بها كثيراً من المصارف الخاصة وسعي البنك المركزي العراقي الى تحسين اداء التدقيق الخارجي صدر قراراً من قبل البنك المركزي ذي العدد 167/م/9 بتاريخ 2016/4/28 بالزام المصارف الاهلية بتطبيق التدقيق بأسلوب التدقيق المشترك ابتداءً من الحسابات الختامية لسنة 2016 ويمكن استعراض مشكلة البحث في السؤال التالي : هل يؤثر استخدام اجراءات التدقيق المشترك في تدقيق الموجودات في تخفيض مشاكل الوكالة ؟

2- فرضية البحث :

ان استخدام التدقيق المشترك للوحدات الاقتصادية التي تعتمد معيار القيمة العادلة يساهم بشكل كبير في الحد من مشاكل نظرية الوكالة.

3- أهمية البحث :

- أ- تركز أهمية البحث في التطرق الى مفهوم التدقيق المشترك واجراءاته حيث ان مهنة التدقيق المشترك تحتاج الى تسليط الضوء والتعرف عليها .
- ب- استخدام اليات من شأنها ان تحد او تخفض من مشاكل الوكالة باستخدام اجراءات تدقيق مشترك معتمدا على المعيار الدولي القيمة العادلة.

4- هدف البحث :

- أ- التعرف على مفهوم التدقيق المشترك واجراءاته ومزاياه وعيوبه
- ب- التعرف على نظرية الوكالة ومشاكل الوكالة



مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية



مجلد (19) عدد (4) 2023

ج- توضيح العلاقة بين التدقيق المشترك ونظرية الوكالة

5- الحدود المكانية والزمانية :

أ- تناول البحث دراسة تطبيقية في مصرف الخليج التجاري شركة مساهمة مقرها الرئيسي بغداد .

ب- ان التدقيق المشترك هو تدقيق لبيانات الشركة وبيئتها لذلك تم اعتماد الفترة من 2015 - 2018 الخليج التجاري شركة مساهمة خاصة / بغداد .

ثانياً: الجانب النظري :

أ- التدقيق المشترك

التدقيق هو "عملية منتظمة وموضوعية للحصول على أدلة إثبات وتقويمها فيما يتعلق بحقائق حول وقائع وأحداث اقتصادية وذلك للتحقق من درجة التطابق بين تلك الحقائق والمعاني المحددة وإيصال النتائج إلى مستخدمي المعلومات المهتمين" وفق ما عرفته جمعية المحاسبة الأمريكية (AAA) (سلوم, 2019: 17) ويعرف تدقيق الحسابات بأنه التحقق الاقتصادي المنتظم من الأدلة على البيانات الواردة في دفاتر وسجلات منشأة بموجب مبادئ المحاسبة المقبولة عموماً باستخدام برنامج محدد مسبقاً للتعبير عن رأي فني محايد حول عدالة وصدق التقارير المالية لقراء ومستخدمي هذه التقارير. ومن هنا جاء ما يسمى بمدخل تدقيق مشترك كأسلوب لزيادة الثقة في عملية التدقيق وبالقوائم المالية من أجل تقليل فجوة توقعات التدقيق من خلال إدخال آليات متعددة من شأنها دعم واستعادة الثقة بين مقدمي الخدمات (شركات التدقيق) وأصحاب المصلحة. (الشعباني وآخرون, 2012: 316) من هنا يتم التعرف على التدقيق المشترك وأهميته وأهدافه في هذا الموضوع

1- مفهوم التدقيق المشترك

توصلت العديد من الدراسات والبحوث حول مفهوم التدقيق المشترك ، أشادت العديد من الدراسات بمفهوم التدقيق المشترك ، والذي يمكن درجها في الجدول أدناه:

جدول رقم (3) مفاهيم التدقيق المشترك

التدقيق المشترك من وجهة نظر Mikko zerni et al..2012,p.2	تقوم شركتا تدقيق مستقلتان أو أكثر بتدقيق قوائم مالية لعميل واحد ، حيث يتم التخطيط لعملية التدقيق بشكل مشترك ، ويتم فصل إجراءات التدقيق والعمل بينهما لضمان عدم تكرار اجراءات التدقيق بينهما مع
---	--



مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية



مجلد (19) عدد (4) 2023

<p>اصدار تقرير تدقيق موقع واحد من قبل المدققين مع تحملهم مسؤولية مشتركة لهذا الرأي وعلى وجه التضامن .</p>	
<p>تدقيق يتم من خلاله تقسيم عبء العمل بين مكاتب تدقيقين مستقلين يشتركان في الجهد ويخططون بشكل مشترك للتدقيق و تقسيم مهام العمل الميداني بينهم وإصدار تقرير واحد موقع من قبلهم المعلومات المضمنة في تقرير التدقيق .</p>	<p>التدقيق المشترك من وجهة نظر Nicole Ratzinger et.al, 2012:p.9</p>
<p>هي عملية تدقيق يقوم بها اثنان أو أكثر من مكاتب التدقيق المستقلة التي تقوم بتدقيق القوائم المالية للعميل ، بما في ذلك إنشاء وتطوير خطة للتدقيق ، والمشاركة في أداء مهام التدقيق ، والتوقيع وإصدار رأي واحد على مجريات التدقيق ، وتحمل كل المسؤوليات التي تنشأ في حالة فشل عملية التدقيق .</p>	<p>التدقيق المشترك من وجهة نظر Luc paugam et.al,2015</p>
<p>هو تدقيق القوائم المالية للشركات من قبل اثنين من مراقبي الحسابات ، والذي يميزه تقسيم المهام والواجبات المهنية بينهما أثناء تخطيط وتنفيذ عملية التدقيق بشكل جماعي وإصدار تقارير تدقيق موحدة وتكون المسؤولية مشتركة ، بما في ذلك تفسير النتائج التي تم تحقيقها من أجل ضمان سلامة وموثوقية القوائم المالية للمنشأة الخاضعة للتدقيق .</p>	<p>التدقيق المشترك من وجهة نظر رويشد ، 2016 : 19</p>
<p>عملية منظمة تقوم فيها شركتان أو أكثر من شركات المحاسبة بالتخطيط المشترك لعملية التدقيق والتعاون مع بعضها البعض لجمع وتقييم أدلة موضوعية والتي تتعلق بالأحداث الاقتصادية لعمل التدقيق ، وذلك للحصول على أدلة معقولة و مستقلة ومحايدة وإصدار تقرير تدقيق واحد موقع منهم وهم مسؤولون مسؤولية تضامنية وبشكل مشترك عن هذا التقرير .</p>	<p>التدقيق المشترك من وجهة نظر الباحث</p>

2- خصائص مدخل التدقيق المشترك

يمكن إيضاح أهم خصائص التدقيق المشترك في النقاط التالية :



مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية



مجلد (19) عدد (4) 2023

- 1- يتم تنفيذ التدقيق المشترك من قبل اثنين أو أكثر من مكتب التدقيق المستقل، ويقوم كل مكتب بشكل مستقل بتنفيذ الأعمال المخصصة له من أعمال التدقيق المشترك وعلى وجه الاستقلال.
 - 2- لا يعني التدقيق المشترك أن مهام التدقيق مقسمة بالتساوي بين شركتي التدقيق اللتين تقومان بتنفيذها ، ولكن عمليات التدقيق المشتركة يتم توزيعها وتخصيصها بين شركتي تدقيق بطريقة توافقية وفقاً لأسس أو معايير معينة.
 - 3- إصدار تقرير تدقيق مشترك واحد موقع من شركتي تدقيق مسؤولتين عن الأعمال تدقيق.
 - 4- تتيح عملية التدقيق المشترك لكل فريق مكلف بالتدقيق التحقق من استنتاجات الفريق الآخر من خلال تدقيق ملفات العمل الخاصة بهم ، ويمكن لكلا الفريقين العمل معاً ومن المفترض أنه سيتم حل أي تعارض بين المدققين قبل إصدار تقرير التدقيق. وبعد صدور تقرير التدقيق يتحمل كل من مراقبو الحسابات مسؤولية مشتركة وعلى وجه التضامن عن صحة آرائهم.
- (Cédric Lesage et al , 2014,p.7)
- 5- يجب أن يستقل كل مكتب من مكنتي التدقيق عن إدارة المنشأة محل التدقيق ، سواء كان استقلالاً في المظهر أو استقلالاً حقيقياً .
 - 6- يستند التدقيق المشترك على خمس دعائم pillars أساسية هي وحدة القيادة ، ووحدة البرنامج ، ووحدة فريق العمل ، ووحدة الاعتماد ، ووحدة الاتصال ، وتلك الدعائم هي : (محمود ، 2016: 16)
- أ- وحدة القيادة : ويؤكد على قيادة لجان التدقيق في كلا مكنتي التدقيق في القيام بمهام مشتركة للتدقيق والإشراف على التنفيذ.
 - ب- وحدة البرنامج : وهذا يعني أن هناك إجراء واحداً يحدد طبيعة المهام الموكلة لكل مكتب ، وشكل الاتصال بين المكنتين ، والظروف التي يوجد فيها اختلافات بينهما..
 - ج- وحدة فريق العمل : الميزة هي أن القسمين يعملان معاً لإكمال مهمة التدقيق المشترك.
 - د- وحدة الاعتماد : وهذا يعني أن هناك هيئة واحدة ، وهي لجان تدقيق تقوم بتنسيق تبادل مهام تدقيق معينة بين مكنتي تدقيق وتقييم أداء المهام الموكلة لكل منهم .
 - هـ- وحدة الاتصال : وهذا يعني وجود هيئة واحدة ، وهي لجنة التدقيق ، التي تنسق أنشطة كلا مكنتي التدقيق فيما يتعلق بعناصر عملية الاتصال بين مكنتي التدقيق يقومان بتدقيق مشترك .



مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية



مجلد (19) عدد (4) 2023

7- يجب أن يتم تقسيم المهام بطريقة متوازنة عند اجراء عملية التدقيق المشترك ، ففي فرنسا ، تم تعديل مدونة السلوكيات المهنية لمراقبي الحسابات مؤخرًا لكي تشترط اقتسام أعمال تدقيق الحسابات بطريقة متوازنة من الجهتين النوعية والكمية ، اذ تصدر السلطة الفرنسية للأسواق المالية تقريراً سنوياً عن رسوم تدقيق الحسابات للشركات الكبيرة المقيدة بالبورصة الفرنسية والكشف عن عدة حالات ؛ منها شركة ميشلان Michelin التي تم تدقيقها من قبل مكنتي PwC بنسبة استحواذ تقدر بـ 91% ومكنتب Corevise بنسبة استحواذ تقدر بـ 9% مما يدل على عدم توازن الأتعاب بين شركات تدقيق الحسابات المعنية . (Nicole Ratzinger et al , 2012,p.16)

8- الفترة التي يتغير فيها أي من مكنتبي التدقيق ، ففي فرنسا يتم تغيير مكنتبي التدقيق كل ست سنوات على الرغم من عدم وجود توافق في الآراء في فرنسا حول فترة للتغير المفضلة ، وفي الاتحاد الأوروبي يكون الحد الأدنى لتغير مراقب الحسابات كل سنتين ، مع احتمال زيادة مدة التغير لتصل إلى تسع سنوات أو أكثر . (Cédric Lesage et al , 2012 p16-17) ويرى (شلفامي) عند تقسيم مهام التدقيق المشترك يجب مراعاة ما يلي:

أ- نسبة السيطرة : وهذا يعني أنه بغض النظر عن حجم مكتب التدقيق وكفاءته العلمية والمهنية فإن حجم العمل المخصص له لا ينبغي أن يصل إلى نسبة سيطرة على رأي عند اصدار تقرير التدقيق المشترك .

ب- إشراف لجنة التدقيق على عملية إسناد مهام تدقيق المشترك إلى شركتي تدقيق مألوفتين .
(محمود ، 2016 : 14)

3- أهداف مدخل التدقيق المشترك

عندما أصدرت المفوضية الأوروبية دروس الورقة الخضراء لتحسين جودة التدقيق وحل أزمة عدم ثقة أصحاب المصلحة في مهنة المحاسبة والتدقيق في عام 2010 ، كانت إحدى الآليات المعتمدة هي آلية التدقيق المشترك لذلك ، فإن التدقيق المشترك له العديد من الأهداف التي يتعين تحقيقها وهي : (حافظ ، 2015 : 166-167)

أ- تعزيز استقلالية المدقق وتوفير مستوى عالٍ من جودة التدقيق من خلال توفير خدمات افضل للشركة المدققة .



مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية



مجلد (19) عدد (4) 2023

- ب- تقديم عمليات تدقيق مشترك للتأكد بشكل معقول من أن القوائم المالية لا تحتوي على الأخطاء الجوهرية وما إذا كانت هذه القوائم معدة وفقاً لمبادئ المحاسبة المقبولة عموماً .
- ج- إبداء الرأي الفني المحايد على القوائم المالية وتقديم تقرير تدقيق مشترك بالجهد والمسؤولية المشتركة.
- د- تفعيل مجالات التنسيق والتعاون والتخطيط لعملية التدقيق بين المدققين .
- هـ- تعزيز الاستقلالية بصنفيها في (المظهر⁽¹⁾ والجوهر⁽²⁾) التي تعد من أهم ركائز جودة التدقيق.

(1) الاستقلال في المظهر وهذا يعني أنه لا توجد علاقات بين المدقق وعميل التدقيق يمكن أن تثير شكوك طرف ثالث فيما يتعلق بفاعلية وجودة عملية التدقيق والتقرير الناتج عنها مثلاً: وجود صلة قرابة بين المدقق في التدقيق ورئيس مجلس الإدارة أو أحد الأعضاء في شركة محل التدقيق .

(2) استقلال في الجوهر وهذا يعني الاستقلالية الفكرية والذهني للمدقق وعدم الخضوع لأي ضغط عند إبداء الشك المهني أو ممارسة الحكم المهني بنزاهة وموضوعية إلى الحد الذي تكون فيه القوائم المالية خالية من الأخطاء الجوهرية ، مثل التهديد بعدم دفع رسوم التدقيق أو إلغاء ارتباط التدقيق

نظرية الوكالة

نتيجة لتضارب المصالح بين (الاصيل) المساهمين و(الوكيل) الادارة وتماشيا مع مبدأ الاختيار المنطقي حيث يسهي كل الاطراف الى تعظيم منافعهم على حساب الطرف الاخر فمن المتوقع ان تتأثر عملية الاختيار السياسية المحاسبية بأهداف الادارة الخاصة بها بغض النظر سواء كانت تلك الاهداف تتسجم مع رغبات حملة الاسهم (المساهمين) ام لا حتى على حساب التمثيل صادق للأحداث والعمليات من حيث عرض المعلومات , حيث تم تطوير نظرية الوكالة لتضع حلول لمشاكل الوكالة ومنها مشكلة تضارب المصالح بفهمها للشركة بانها عبارة عن اتفاقيات بين اطراف مختلفة من شأنها تقيد سلوك الادارة وتفضيل مصالح الاخرين على المصالح الشخصية, لذلك ، سيتم مناقشة مفهوم نظرية الوكالة وافتراضاتها ومشاكل الوكالة .

1- مفهوم نظرية الوكالة



مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية



مجلد (19) عدد (4) 2023

تمت صياغة نظرية الوكالة في الفكر الاقتصادي في أوائل السبعينيات من القرن الماضي حيث تستند نظرية الوكالة على العلاقة القانونية (العقد) بين أطراف عقد وكالة الإدارة (العلاقة الاصيل / الوكيل) ، حيث يلتزم الوكيل بتمثيل مصالح الموكل والعناية بها ، وفي المقابل يمكن الرؤية إلى الشركة على أنها مزيج من ارتباطات الوكالة ، مثل العلاقة بين الإدارة والمالكين ، والعلاقة بين الإدارة والموظفين ، والعلاقة بين المساهمين والمدققين الخارجيين..... الخ

لذلك ، فإن علاقة الوكالة هي نوع من العقد يقوم فيه شخص أو أكثر (الاصيل) بتشغيل شخص آخر أو أكثر (الوكيل) لإكمال مهام معينة تعود بالفائدة عليه ، بما في ذلك تفويضه لاتخاذ قرارات معينة. (حفيظة واخرون , 2017: 479) تركز نظرية الوكالة بما يسمى صراع الوكالة (Agency Conflicts) أو تضارب المصالح بين الاصيل والوكيل ، اذ يمكن أن يعالج هذا التضارب من خلال آلية حوكمة الشركات ، لأن الوكيل لا يعمل دائماً بجد لتحقيق مصالح الاصيل ، وسيحدث ذلك في حالة المعلومات غير المتوافقة وتكامل المعلومات بين الوكيل والاصيل . (سعيدات واخرون , 2016: 24) وأشار شبير إلى أن الهدف الأساسي لنظرية الوكالة هو توضيح كيفية قيام أطراف العقد بتصميم العقد لتقليل التكاليف المرتبطة بها ، وتقليل تضارب المصالح بين الأطراف في علاقة الوكالة ، ومحاولة ربط مصالحهم ، بحيث يكون الوكيل هو الشخص الذي يعمل لصالح الاصيل . (شبير , 2017 : 36) وصف (Yu) نظرية الوكالة بانها تنظيم العلاقة بين أطراف الوكالة بطريقة مفضلة والأفضل اذ يكون أحد الاطراف وهو (الاصيل) بتحديد الاعمال التي يقوم بها الطرف الآخر (الوكيل) . (Yu, B. , 2012 :4) اما Cornell ، وصف نظرية الوكالة بأنها "مجموعة من العلاقات التعاقدية ، ويتحقق وجود الشركات من خلال واحد أو أكثر من عقود الاتفاقيات ، وعقود الاتفاقيات ليس الا أدوات لتخصيص الموارد ووصف الهدف من أنشاط الشركات العامة لعقود عمل الخاصة بهم (Cornell et al , 2021:200-207) جاءت نظرية الوكالة كمحاولة لتحديد إطار مشكلة تضارب المصالح بين الإدارة و المساهمين ، من خلال رؤية الشركة على أنها سلسلة من الاتفاقيات الاختيارية بين أطراف مختلفة ، حيث ان نظرية الوكالة تركز على العلاقات التعاقدية التي يحكمها أطراف تعاقد الوكالة (العلاقة بين الاصيل والوكيل) ، حيث يكون الوكيل ملزماً تمثيلاً ورعاية مصالح الاصيل وبالتالي ، وبالإمكان النظر إلى الشركة بأنها تحالف للعديد من العلاقات الوكالة ، مثل علاقات الإدارة مع المالكين وبمجلس إدارة الشركة ، وعلاقات الإدارة مع الموظفين والمدققين ، وكذلك علاقات المساهمين مع المدققين



مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية



مجلد (19) عدد (4) 2023

الخارجين وغيرها من العلاقات . لذا فإن علاقة الوكالة تشبه العقد حيث يقوم شخص أو أكثر (الاصيل) بتوظيف شخص أو أكثر (الوكيل) لأداء أعمال محددة لصالحه وهذا يشمل صلاحيات اتخاذ قرارات معينة. (Yu, B. , 2012 :5)

2- تكاليف نظرية الوكالة

هناك ثلاثة أنواع من تكاليف الوكالة هي: (Urban , 2015 : 44)

- 1- تكاليف الاشراف والمتابعة (المراقبة) : بسبب تضارب المصالح بين الوكيل والاصيل ، قد يتخذ الاصيل بعض الإجراءات للإشراف على الوكيل من أجل التخفيف من المشاكل الناجمة عن تضارب المصالح مثل كافة التكاليف التي ينفقها الاصيل لتخفيف حدة تضارب المصالح بين الوكيل والاصيل كتكاليف الحصول على المعلومات عن اداء الوكيل وتكاليف التواصل مع المساهمين لتبادل المعلومات ومدى التزامهم بنظام الحوافز والمكافآت والتعويضات المنصوص عليه في العقد .
- 2- تكاليف الحوافز : هي التكاليف التي يتكبدها الوكيل لإثبات صحة قراراته والاجراءات التي اتخذها ، والتي تعود بالفائدة على الوكيل والاصيل معاً , قد يلجأ الوكيل إلى إدراج الشروط والالتزامات في العقد من أجل كسب ثقة الاصيل ، مثل الالتزام بتقديم المعلومات الصحيحة أو اتخاذ تدابير الرقابة الداخلية لتقليل المخاطر والمحافظة على أصول الشركة وتحقيق المنافع للكل أو تخصيص تعويضات عن أي معاملة سلبية أفاد به الوكيل .
- 3- تكاليف الفرصة البديلة (الخسائر المتبقية) : هي تكاليف الخسارة التي قد تحدث بسبب المصالح المختلفة لملاك الشركة(الاصيل) والشخص الذي يدير اعمال الشركة(الوكيل) , اذ يجب أن يتكبد كلا الطرفين جزءاً من تكاليف الوكالة ، طالما أن هذه التكاليف لا تتخطى الخسائر المتبقية ، وأن الخسائر المتبقية هي تكاليف التي يتحملها الأصل نتيجة اختلاف الفائدة بين الوكيل والاصيل بسبب حقيقة أن المعلومات المقدمة من الوكيل لا تتطابق من فترة إلى فترة أخرى(أي عدم تناسقها) اذ يمكن قياس هذه الخسائر بمقدار المنافع أو المصالح التي اكتسبها الادارة عامًا بعد عام ، أو بمقدار الاشكاليات التي لم تكتشفها التكاليف السابقة (مثل زيادة نفقات التشغيل ، والحفاظ على رأس المال ، وانخفاض أسعار الأسهم) (بن سلمان ,واخرون , 2020 : 193-195) وأوضح (شقور) تكاليف الوكالة مصرحاً أن تكاليف الرقابة والمتابعة هي تلك التكاليف التي يتكبدها الطرف الأصلي لمراقبة وتوجيه العميل مثل تكاليف قياس ومراقبة سلوك العميل ، والتكاليف منع تعويض بعض



مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية



مجلد (19) عدد (4) 2023

الأنشطة تقصد بالتكاليف التي يتجنبها الوكيل أن هناك أسبابًا تدفع الوكيل إلى إنفاقها من أجل التأكد من عدم قيامه بأنشطة محددة ، حتى في ضوء تكلفة الإشراف والمتابعة ، فإن الأنشطة (الوكيل) ستختلف عن الأنشطة (الأصل) شخصيًا ، لأن هذا الاختلاف في التصرف تعتبر خسائر متبقية يتضح مما سبق أن نظرية الوكالة تسعى إلى فهم أسباب وعواقب تضارب المصالح ونتائجها . (شفور, 2017: 40)

تصور نظرية الوكالة الشركة بانها سلسلة من العقود بين الاصيل والوكيل ، والتي تراعي فقط مصالحها الخاصة دون مراعاة مصالح الآخرين . وبسبب التضارب المحتمل بين الوكيل والاصيل (مدير) ، ظهرت أهمية نظرية الوكالة في بحوث نظرية المحاسبة الإدارية ، مما أدى إلى حاجة مالكي رأس المال (المدراء) وإلى استخدام وسائل التي تمكنهم من مراقبة وتتبع مستوى الأداء الإداري والمهام المحددة لهم في عقد الوكالة ، وقد أدى ذلك إلى الحاجة إلى التدقيق الخارجي لتقارير المحاسبية بشكل الدوري ، وكذلك تصميم نظام الحوافز الإدارية ، لأنه يربط بين مصالح الإدارة ومصالح المالك ، من خلال احتساب مكافأة الإدارة على أساس الأرباح المحاسبية . (مدونة فرحان, 2017: 2)

ان تحديد المعايير والمقاييس لقياس الأداء للتأكد من أن المالكين قد اتخذوا إجراءات نيابة عنهم وبما يتماشى مع رغباتهم التي تمكنهم من اتخاذها كصانعي قرار والمعايير المستخدمة هي: : القيمة الاقتصادية المضافة والعائد على المبيعات ، وبطاقة قياس الأداء والعائد على رأس المال المستثمر والدخل المتبقي، وقد تم ذلك لصالح مالكي رأس المال مما زاد ثقتهم من خلال اتخاذهم بعض الإجراءات لزيادة الثقة بالإدارة بوضع الموازنات ووضع حد أقصى للصرف والتأمين على املاك الشركة ووضع إجراءات صارمة لأنظمة الرقابة الداخلية. Yegon et al (154-146: 2014). ان الفصل بين الملكية والادارة افرزت مشاكل او تضارب بالمصالح بين المالك (الاصيل) والمدير(الوكيل) مما يؤدي إلى زيادة تكاليف الوكالة ، واتجاه مشكلة الوكالات حول مشكلة عدم تناسق المعلومات ، بسبب عدم وضوح المعلومات بين المالك والوكيل ونقص المعرفة الكاملة بالأنشطة اليومية للمديرين ، تنشأ مشكلتان أساسيتان :

1 مشكلة الاختيار العكسي (Adverse section) وهو ناتج عن عدم إعطاء الوكيل القوة والقدرة اللازمين لأداء العمل المطلوب.



مجلة الغري للعلوم الاقتصادية
والادارية



مجلد (19) عدد (4) 2023

(2) مشكلة التخلخل الاخلاقي (Moral Hazard) هذا لأن مدير الشركة يعمل لمصلحته الشخصية ، وليس لمصلحة المالك. (خليفة، 2020، : 129)

3- فروض نظرية الوكالة:

تستند نظرية الوكالة الافتراضات وهي:

أولا : فرض كفاءة السوق:

تتصل كفاءة السوق المالية بشكل أساسي بالعلاقة بين القيمة السوقية للأدوات المالية ، وبالأخص الأسهم العادية والمعلومات المتوفرة ومدى انعكاس هذه المعلومات على قيمة سوق الأوراق المالية بشكل كامل وسريع وموضوعي (Prochazka , 2011:76) ان كانت المعلومات تأتي من القوائم المالية أو التحليل أو تقرير الأداء الشركة يتفق الكثير من الكتاب على وضع تعريف الاسواق المالية الكفوة بأنها "الاسواق التي تعكس قيمة سوقية للأوراق المالية ، وجميع المعلومات المتاحة ، لأنه لا يمكن لأي مشارك في السوق الحصول على عوائد غير عادية (وديع , 2012 : 324-325) هناك عدة دراسات التي اكدت ان أسعار الأسهم تتحرك بسرعة وبشكل سليم في ضوء المعلومات المحدثة ، وهذا ما يعرف بافتراض السوق الفعال(الكفوء) , وتعود الاستجابة الفورية هذه إلى وجود عدد من المستثمرين لديهم إلمام كافي وبالأرقام المحاسبية ، وبالتالي قد يكونون على إلمام كافي بتأثير الأساليب المحاسبية البديلة على هذه الأرقام أي ان السوق لا ينخدع بحيل المحاسبة ويستطيع معرفة أي تضليل يطرأ عليه ' اذ يستند فرضية السوق الكفوء على :

1. أن المعلومات المحاسبية تمكن الأسواق من تعيين القيمة الاقتصادية للشركة من خلال قيمة الأسهم.

2. بإمكان الأسواق المساعدة في التقسيم الكفوء للمصادر الاقتصادية. (نوري, 2011: 13-17)

ان المفهوم المثالي لعلاقة الوكالة، والذي يعنى أن الوكيل يجب أن يتصرف وفقاً لقواعد الأخلاقية ، بأن يقوم بالأفعال التي تتفق وتحقق مصالح الأصيل، ولكن هذا الافتراض قد لا

يتفق مع الواقع العملي . (Zogning, 2017, p. 2)

أ- وتنقسم كفاءة الأسواق إلى أشكال ثلاثة هي :



مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية



مجلد (19) عدد (4) 2023

(1) **الشكل الضعيف لكفاءة السوق المالية:** تظهر من الشكل بان أسعار الأسهم للمعلومات التاريخية المتعلقة بالأوراق المالية وحجم التداول بمجموعها ، وفوائد قصيرة الأجل الى جانب المتغيرات الأخرى ، لذلك لا يستطيع المستثمرون في السوق من الحصول على دخل إضافي بناءً على معلومات حول العوائد التاريخية أو الأسعار ، لذا فإن أدوات التحليل التقني (Technical Analysis) التي تتنبأ بسعر الأدوات المالية لن تؤدي إلى نتائج تتعلق بتوقع لحركات أسعار الأوراق المالية (الأسهم العادية). (Zhou ,et.al , 2014 : 62)

(2) **الشكل شبه القوي لكفاءة السوق المالية:** تشير الكفاءة شبه القوية إلى أن سعر السوق للأوراق المالية يعكس المعلومات التاريخية والجديدة المتاحة ، والتي تحتوي على جميع السياسات المالية للشركة الإعلان عن التغييرات في الأرباح وطرق المحاسبة واي معلومات اخرى متاحة لجميع المشاركين في السوق لذلك يحتوي النموذج الشبه القوي على معلومات حول الشكل الضعيف عن كفاءة السوق لذلك فان الفحوى الرئيسي عن كفاءة السوق للشكل الشبه القوي هو استحالة توفير المشاركين في السوق عائد اعتيادي بناءً على تحليل المعلومات العامة او الإفصاح اللاحق للمعلومات و عندما يكون هنالك أي تباطؤ بتعديل سعر الاوراق المالية ك(الاسهم العادية) لغرض الاعلان عن أي معلومات جديدة فان هنالك اطراف اخرى يمكن ان تستفيد من هذا التباطؤ من قبل بعض المشاركين لتحقيق لهم عوائد غير اعتيادية سواء كانت شراء ام بيع للاسهم العادية بعد اعلان عن تلك المعلومات مما يدل هذا على عدم تحقيق كفاءة السوق المالية بشكل كامل للأشكال الشبه القوية. (بوسلما , 2016: 39)

(3) **الشكل القوي لكفاءة السوق المالية:** في هذا الشكل الفعال ، تعكس أسعار الأسهم جميع المعلومات المالية والخاصة كلها . وبهذه الطريقة تستجيب البورصات بسرعة ودقة للمعلومات المتوفرة والمتاحة للمتعاملين ، وهذه الاستجابة الفورية هي ناتجة عن وجود عدد من المستثمرين على إمام كافي بأهمية المعلومات المحاسبية وبلغه الأرقام ، ومن ثم فهم تأثير طرق المحاسبة البديلة على هذه الأرقام ، وبالتالي تكون قادرة على شرح الأرقام الواردة في تلك القوائم باعتبار استخدام طرق محاسبية بديلة. (Khan , et al, 2010 : 374)



مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية



مجلد (19) عدد (4) 2023

ثانياً : فرض التصرف الرشيد:

تُظهر نظرية الوكالة أنه في أسواق العمل ورأس المال ، غالبًا ما يتوجه (الوكيل) الإدارة لزيادة مصالحهم الخاصة على حساب مساهمي الشركة ، لأن (الإدارة) لديها المقدرّة على العمل من أجل تحقيق المصالح الشخصية مفضلينها على مصالح حملة الاسهم المالكين (الأصل) ، لعدم وجود تناسق في المعلومات التي يمكن تحقيقها بين حملة الاسهم اصحاب المصالح والإدارة ، فإن المديرين على دراية كافية أكثر من المالكين في تحقيق أهداف المساهمين ، والدليل على سلوك الإدارة الذي يركز على مصالحهم الشخصية هو استنزافهم جزء من موارد الشركة بشكل أجور إضافية وتجنب الحالات الخطرة (Panda& Leepsa ,2017 :79- 82)

ثالثاً: فرض اختلاف الأفضليات لأطراف العلاقة:

يوجد اختلافات في أهداف وتفضيلات لكل من (الأصيل) و(الوكيل) ، في الوقت الذي يسعى فيه الأول (الأصيل) من أجل للحصول على أكبر قدر معقول من الجهد والعمل من الوكيل مقابل أجر معقول ، فإن(الوكيل) بينما الطرف الثاني يسعى إلى تعظيم مصالحه بالحصول على أكبر رقم مالي من المكافآت والحوافز بجهد أقل (Pandaet.al , 2017:79-82)

رابعاً: فرض الاختلاف في خاصية تحمل المخاطر:

لدى كل من المدير(الأصيل) والوكيل موقف تجاه المخاطرة ، حيث يكون المدير محايداً للمخاطر والوكيل اذ يتميز بتجنب المخاطر وابتعاده عنها ، لذلك يحتفظ كل منهم بتقييم احتمالي غير متماثل للإجراءات التي يتخذها الطرف الأول (الرئيسي) المصرح به الى الطرف الثاني (الوكيل). وهذا يعني أن المدير(الأصيل) مطلوب منه السماح للوكيل بتحمل كل المخاطر أو جزء منها ، حتى لا يضر بمصالح حملة الاسهم ويسبب تضارباً في المصالح ، مما يعني تقاسم المخاطر لكلاهما (Pandaet.al, 2017: 82)

خامساً: فرض عدم تماثل المعلومات:

تفترض نظرية الوكالة أن المالك لا يمكنه التحكم في كل سلوك الإدارة ، وقد يختلف سلوك الإدارة عن السلوك الذي يفضله المالك أحياناً يكون هذا بسبب الاختلافات في أهداف الإدارة ورغباتها ، أو لأن الإدارة غالباً ما تتجه الى التجنب من العمل وخداع المالك ، وهذا ما يسمى بعدم تماثل المعلومات ، حيث يسخر الوكيل المعلومات لمصالحه الشخصية حتى وان كان هنالك تعارض مع



مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية



مجلد (19) عدد (4) 2023

مصالح حملة الاسهم (الاصيل) ومن المحتمل ان الوكيل يقوم بالكشف عن بعض هذه المعلومات ويخفي بعضها الاخر 8: (Bouckova , 2015)

ثالثاً: الجانب العملي :

انعكاس التدقيق المشترك على نظرية الوكالة

في هذا المبحث سيتم تناول بيان مدى انعكاس التدقيق المشترك على نظرية الوكالة ، من خلال بيان اثر مخرجات التدقيق المشترك - التي سبق وان تم تناولها في المبحث السابق على مشاكل نظرية الوكالة المتمثلة بمشكلة التضارب في المصالح بين المساهمين في المصرف وادارة المصرف ومشكلة عدم تماثل المعلومات ومشكلة عدم تحمل المخاطر ومشكلة الاختيار العكسي المتأتية من خلافات العلاقات التعاقدية بين اصحاب الحقوق (الاصيل) وادارة الوحدة الاقتصادية (الوكيل) وكذلك بيان مدى تناقض أهدافهما.

1- تطور الموجودات المالية:

من خلال دراستنا وتحليلنا لبيانات الموجودات المالية لمصرف الخليج التجاري للسنوات (2015-2018) لاحظنا وجود تطور واضح في أقيام الموجودات المالية للمصرف بعد اعتماده معيار القيمة العادلة وكذلك اسلوب التدقيق المشترك في تدقيق بياناته المالية والجدول الاتي بين ذلك التطور:

جدول رقم (16) تطور الموجودات المالية في ظل اعتماد التدقيق المشترك والقيمة العادلة

للسنوات (2015-2018)

بالقيمة العادلة			بالكلفة التاريخية	السنة
2018	2017	2016	2015	
16,426,6	17,542,5	12,831,3	6,983,3	الموجودات المالية / دينار
22,471	90,657	29,734	36,140	
9,443,28	10,559,2	5,847,99	-	الفرق/دينار
6,331	54,517	3,594		
%135	%151	%84	-	النسبة مقارنة بعام 2015



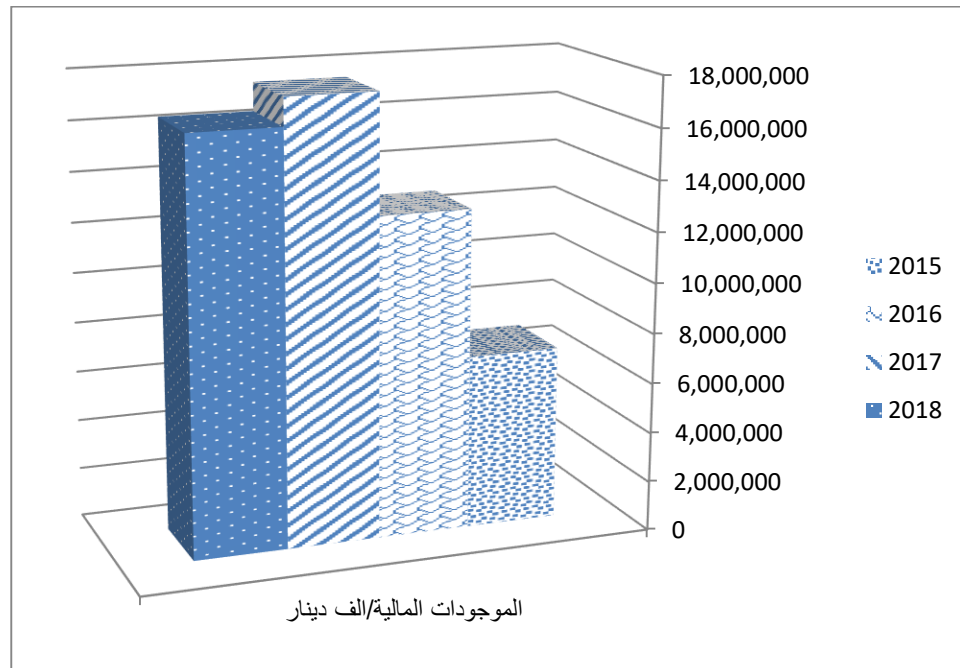
مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية



مجلد (19) عدد (4) 2023

والجدول اعلاه يبين ارتفاع الموجودات المالية خلال السنوات (2016 ، 2017 ، 2018) مقارنة بسنة (2015) التي اعتمدت الكلفة التاريخية في تثبيت الاستثمارات المالية للمصرف ، حيث بلغت نسب الارتفاع (84% ، 151 % ، 135%) ، ويرى الباحث ان التطور الحاصل في الموجودات المالية يرجع سببه الى اعتماد التدقيق المشترك والقيمة العادلة في السنوات (2016-2018) ، مما يدل على زيادة رأس مال اصحاب الحقوق وزيادة الاطمئنان لمجلس الادارة في اتخاذ القرارات الاستثمارية ، مما يشير الى انخفاض مشاكل نظرية الوكالة المتمثلة بمشكلة التضارب في المصالح بين المساهمين في المصرف وادارة المصرف ومشكلة عدم تماثل المعلومات ومشكلة عدم تحمل المخاطر ومشكلة الاختيار العكسي والشكل ادناه يوضح ذلك:

شكل رقم (4) تطور الموجودات المالية للسنوات (2015-2018)



المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج اكسل

2- التطور في رأس المال وحقوق المساهمين:

من خلال دراستنا وتحليلنا لبيانات لحقوق المساهمين لمصرف الخليج التجاري السنوات (2015-2018) لاحظنا هناك تطور واضح في حقوق المساهمين للمصرف بعد اعتماده معايير القيمة العادلة وكذلك اسلوب التدقيق المشترك في تدقيق بياناته المالية والجدول الاتي بين ذلك:



مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية



مجلد (19) عدد (4) 2023

جدول رقم (17) تطور حقوق المساهمين للسنوات (2015-2018)

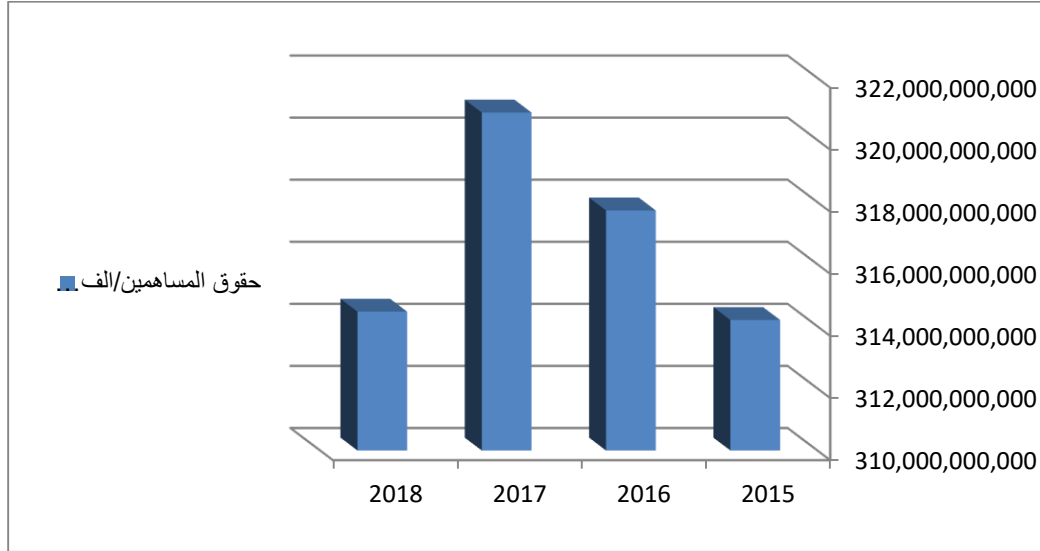
بالقيمة العادلة			بالكلفة التاريخية	السنة
2018	2017	2016	2015	
314,472, 925,906	320,887, 340,766	317,733, 784,273	314,2047 52,306	حقوق المساهمين / دينار
268,173, 600	6,682,58 8,460	3,529,03 1,967	-	الفرق / دينار
0.09	2	1	-	النسبة % مقارنة بعام 2015

ومن الجدول السابق يبين ارتفاع حقوق المساهمين خلال السنوات (2016 ، 2017 ، 2018) مقارنة بسنة (2015) ، حيث بلغت نسب الارتفاع (1% ، 2% ، 0.09%) ، وقد بلغت اعلى زيادة في حقوق المساهمين لمصرف الخليج التجاري بمبلغ (320,887,340,766) دينار اي بفارق (6,682,588,460) دينار لسنة (2017) مقارنة بسنة (2015) والتي اعتمدت الكلفة التاريخية في تثبيت الاستثمارات المالية للمصرف ، ويرى الباحث ان التطور الحاصل في حقوق المساهمين يعود الى اعتماد التدقيق المشترك والقيمة العادلة في السنوات (2016-2018) ، مما يدل على زيادة الموثوقية لأصحاب حقوق المساهمين ، الامر الذي ادى الى انخفاض مشاكل نظرية الوكالة المتمثلة بمشكلة التضارب في المصالح بين المساهمين في المصرف وادارة المصرف ومشكلة عدم تماثل المعلومات ومشكلة عدم تحمل المخاطر ومشكلة الاختيار العكسي ، وبالتالي انعكس ذلك في زيادة المصداقية والاطمئنان على حسن ادارة اموالهم من قبل ادارة المصرف الامر الذي شجعهم وحفزهم على زيادة رؤوس اموالهم في المصرف والشكل ادناه يوضح ذلك:

شكل رقم (5)



تطور حقوق المساهمين للسنوات (2018-2015)



2- الاستثمار في الاسهم غير المدرجة في الاسواق المالية:

من خلال دراستنا وتحليلنا لبيانات الاستثمارات في اسهم الشركات غير المدرجة في الاسواق المالية لمصرف الخليج التجاري السنوات (2018-2015) لاحظنا ان المصرف لديه استثمارات في اسهم لنوعين من الشركات هما شركات تابعة وشركات حليفة وكما في الجدول رقم (18):

جدول رقم (18) انواع الشركات الغير مدرجة في الاسواق المالية

نوع الشركة	اسم الشركة	نسبة الاستحواذ %
تابعة	شركة سنا الخليج	90
	شركة زهرة الخليج	100
حليفة	شركة تمويل المشاريع	21
	شركة اموال لخدمات الصيرفة	34
	شركة اعالي الخليج	49

أ- الاستثمار في اسهم الشركات التابعة غير المدرجة في الاسواق المالية:

لدى المصرف استثمارات في اسهم لثلاث شركات تابعة وغير المدرجة في الاسواق المالية ، إذ تراوحت نسبة الاستحواذ ما بين (86-100%) واستنادا الى المعلومات التي تم الحصول عليها من المصرف تم تقييم هذه الاسهم بكلفة الاستثمار وليس بالقيمة العادلة ، وقد برر المصرف ذلك ان ادارته لا تستطيع الحصول على القيمة العادلة لهذه الاستثمارات والجدول رقم (19) يبين ذلك:



مجلة الغري للعلوم الاقتصادية
والادارية



مجلد (19) عدد (4) 2023

جدول رقم (19) الاستثمار في اسهم الشركات التابعة الغير مدرجة في الاسواق المالية
للسنوات (2015-2018)

اسم الشركة	نسبة الاستحواذ %	2015	2016	2017	2018
شركة سنا الخليج	90	10,800,000,000	10,800,000,000	10,800,000,000	10,800,000,000
شركة زهرة الخليج	100	500,000,000	500,000,000	400,000,000	400,000,000
شركة اعالي الخليج	86	69,000,000,000	69,000,000,000	-	-
المجموع		80,300,000,000	80,300,000,000	11,200,000,000	11,200,000,000

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات مصرف الخليج

ومن الجدول اعلاه يتضح السابق:

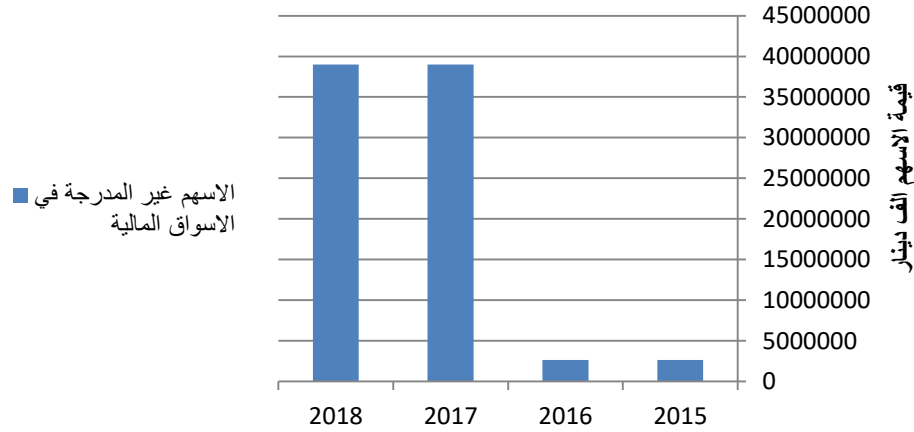
(1) انخفاض قيمة الاستثمارات في اسهم الشركات التابعة وغير المدرجة في الاسواق المالية خلال سنتي (2017) و(2018) حيث بلغت (11,200,000,000) دينار لكل منهما بعد ان كانت (80,300,000,000) دينار لسنتي (2015) و (2016) وذلك بسبب انخفاض نسبة استحواد نسبة شركة اعالي الخليج من (86%) الى (49%) وتحولها الى شركة حليفة بدلا من شركة تابعة.

(2) عدم اعتماد المصرف المداخل الاخرى غير مدخل السوق لقياس القيمة العادلة مثل (مدخل التكلفة ، مدخل الدخل) حيث تم اعتماد مبدأ التكلفة التاريخية بهذا الخصوص ، لذا يعتبر مخالفا لتوجيهات البنك المركزي العراقي وهي الالتزام بمعايير المحاسبة الدولية في اعداد البيانات المالية ، والشكل رقم (6) يبين ذلك:

شكل رقم (6)



الاستثمار في الاسهم غير المدرجة في الاسواق المالية للشركات
التابعة للسنوات (2015-2018)



ويرى الباحث ان عدم تقييم اسهم الشركات التابعة اعلاه بالقيمة العادلة من المحتمل ان يشير ذلك الى وجود تلاعبات من قبل ادارة المصرف في اقيام الموجودات المالية وبالتالي عدم اظهار حقيقة تلك الاستثمارات في البيانات المالية ، مما يتسبب ذلك في تعرض مصالح المساهمين الى مخاطر عدم الافصاح عن اقيام تلك الاستثمارات بصدق وعدالة ، فالارتفاع في القيمة السوقية لهذه الاسهم سيولد زيادة في قيمة الموجودات المالية دون ان يعلم بها اصحاب المصالح وكافة مستخدمي البيانات المالية والعكس بالعكس.

ب- الاستثمار في اسهم الشركات الحليفة غير المدرجة في الاسواق المالية: لدى المصرف استثمارات في اسهم لثلاث شركات تابعة وغير المدرجة في الاسواق المالية ، إذ تراوحت نسبة الاستحواذ ما بين (21-49%) ومن خلال المعلومات التي تم الحصول عليها من المصرف تم تقييم هذه الاسهم بكلفة الاستثمار ولم تقيم بالقيمة العادلة ، وقد بين المصرف عدم امكانية الادارة من الحصول على القيمة العادلة لهذه الاستثمارات والجدول رقم (20) يبين ذلك:

جدول رقم (20) الاستثمار في اسهم الشركات الحليفة الغير مدرجة في الاسواق المالية
للسنوات (2015-2018)

اسم الشركة	نسبة الاستحواذ %	2015	2016	2017	2018
شركة تمويل المشاريع	21	2,629,335 402,	2,629,335 402,	-	-
شركة اموال لخدمات الصيرفة	34	30,325,00 0	30,325,00 0	-	-



مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية



مجلد (19) عدد (4) 2023

39,000,000 000,	39,000,000 000,	-	-	49	شركة اعالي الخليج
39,000,000 000,	39,000,000 000,	2,659,660 402,	2,659,660 402,		المجموع

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات مصرف الخليج

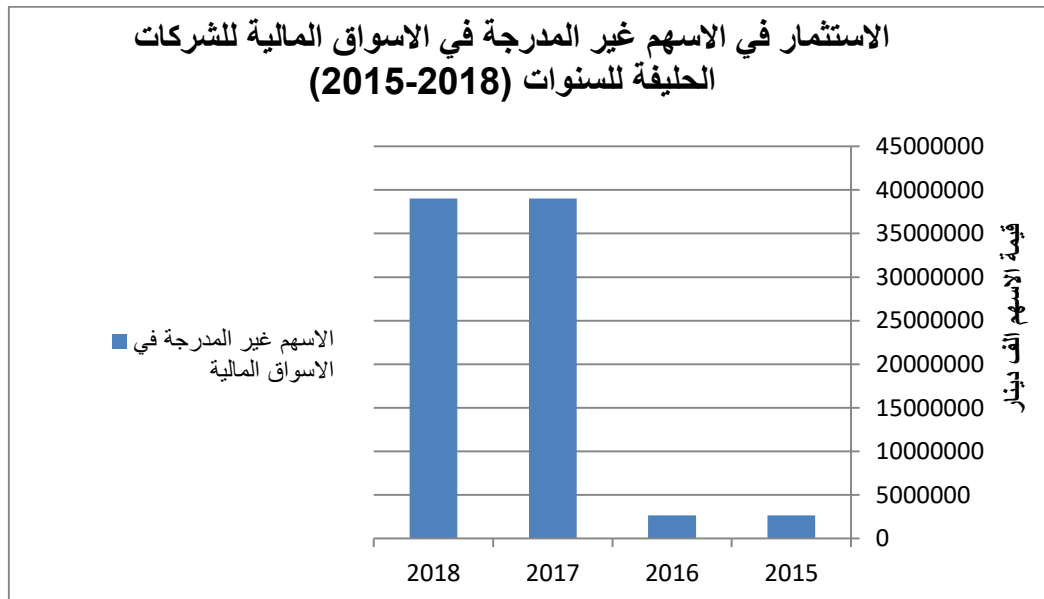
ومن الجدول اعلاه يتضح الاتي:

(1) ارتفاع قيمة الاستثمارات في اسهم الشركات الحليفة وغير المدرجة في الاسواق المالية خلال سنتي (2017) و(2018) ، حيث بلغت (39,000,000,000) دينار لكل منهما بعد ان كانت (2,659,660,402) دينار لسنتي (2015) و (2016) وذلك بسبب انخفاض نسبة الاستحواذ لشركة اعالي الخليج من (86%) الى (49%) وتحولها الى شركة حليفة بدلا من شركة تابعة وكذلك بيع اسهم شركتي شركة تمويل المشاريع و شركة اموال لخدمات الصيرفة .

(2) على ادارة مصرف الخليج اعتماد مداخل الاخرى بديلة غير مدخل السوق لقياس القيمة العادلة كمدخل التكلفة أو مدخل الدخل ، كطريقة قياس بالقيمة العادلة بديلة عن مدخل السوق.

والشكل رقم (7) يوضح ذلك:

شكل رقم (7)





مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية



مجلد (19) عدد (4) 2023

ويرى الباحث ان عدم تقييم اسهم الشركات الحليفة اعلاه بالقيمة العادلة قد يعرّض الاستثمارات المالية في الاسهم الى مخاطر التغير في اسعار الاسهم مع ثبات اقيامها في البيانات المالية ، كما يعرضها الى عدم الافصاح عنها بشكل عادل في البيانات المالية للمصرف .
ومما تقدم اعلاه يرى الباحث هناك عدة مخاطر محدقة بالمصرف ناتجة بسبب التغير في القيمة السوقية للاسهم تتلخص وفق المحاور الاتية:

1- مخاطر متعلقة بالإفصاح عن الموجودات المالية:

بسبب التغير في اسعار الاسهم في سوق الاوراق المالية بشكل مستمر يجب على ادارة الوحدة التقييم بالقيمة العادلة ، وبخلاف ذلك ستظهر اقيام تلك الاسهم في البيانات المالية على غير حقيقتها مما يؤثر على مدى الصدق والعدالة في الافصاح المحاسبي عن الوضع المالي للمصرف .

2- مخاطر التأثير على قرارات المستخدمين :

ان التغير في القيمة السوقية للاسهم التي تشكل جزءاً من الموجودات المالية وبالتالي تؤثر على حقيقة المركز المالي للمصرف ، مما ينعكس ذلك على قرارات المقرضين والمستثمرين الحاليين والمرقبين .

3- مخاطر متعلقة بقرارات المساهمين في المصرف:

ان الارتفاع والانخفاض في قيمة الاسهم يؤثر على حجم الموجودات المالية ، وبالتالي ينعكس على الوضع المالي للمصرف ، مما يؤثر على قرارات المساهمين ، فمثلاً في حالة ارتفاع اقيام الاسهم يشجع المساهمين على زيادة مساهمتهم في المصرف مما ينعكس على زيادة رأس مال المصرف والعكس بالعكس .

مما يتطلب من الادارة اعتماد مداخل تقييم الموجودات المالية بالقيمة العادلة غير مدخل السوق بالنسبة لاسهم الشركات غير المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية، من خلال استحداث سياسات محاسبية بهذا الخصوص كمدخلي التكلفة او الدخل .

وتأسيساً على ما تقدم في اعلاه ومن خلال دراستنا واجراء المقارنات بين تقرير التدقيق الفردي والتدقيق المشترك لمراقبي الحسابات على البيانات المالية وحسابات مصرف الخليج التجاري يرى الباحث الامور الاتية:

أ- ان فرض الرقابة والتدقيق على مصرف الخليج التجاري من خلال التوسع في نطاقه ليشمل عملية تقييم المبادئ المحاسبية المعتمدة ومدى اتساقها بضمنها التقديرات المحاسبية للقيمة العادلة



مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية



مجلد (19) عدد (4) 2023

- للموجودات المالية للمصرف ، اضافة الى الفحص الاختباري والمستندي للبيانات المالية ، له الدور الفعال في الحد من التضارب في المصالح بين الادارة والمالكين وذلك من خلال المساهمة في منع الادارة من استغلال الفرص لتحقيق اية مصالح شخصية.
- ب- الافصاح التام عن الالية التي تحدد فيها الشركة حوافز ورواتب الإدارة والعاملين .
- ج- اعتماد معايير التدقيق الدولية عند التخطيط للتدقيق واعداد التقارير المالية لزيادة ضمان نزاهة اصحاب مهنة المحاسبة والتدقيق .
- د- تفعيل ادوار التدقيق الخارجي لتحقيق الموثوقية والمصدقية العالية للمعلومات المحاسبية من خلال زيادة عدد المدققين الخارجيين الكفؤين المستقلين ، ويتم ذلك من خلال تطبيق التدقيق المشترك ، كما ان التدقيق المشترك يساعد على الحد من التعارض بين المالكين (الاصيل) وادارة الوحدة الاقتصادية (الوكيل) ، وكذلك الحد من الاخطار الاخلاقية التي تنتج بسبب عدم تماثل المعلومات .
- هـ- الافصاح عن التغيير في السياسات المحاسبية والطرق والاجراءات عند اعداد القوائم المالية مما يقلل من مشكلة التضارب في المصالح .
- و- فرض رقابة على الاعمال المحاسبية وتتضمن رقابة قبلية وبعديّة ومن ثم تقويم مسؤوليات مجالس الإدارة والادارات بكافة مستوياتها والمدققين الداخليين والخارجيين .
- ز- فرض الالتزام بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية لزيادة جودة المعلومات المحاسبية من خلال مراعاة توفر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وكذلك الاهتمام بزيادة جودة الافصاح المحاسبي لإيصال تلك المعلومات لكافة مستخدميها الداخليين والخارجيين بشكل صادق وعادل
- ح- ان الالتزام السليم بالمعايير الدولية للإفصاح عن المعلومات المالية وغير المالية يساهم في الشفافية في توصيل المعلومات المحاسبية للجهات الخارجية والداخلية ما يقلل من خطر عدم تماثل المعلومات المحاسبية.

اثبات فرضية البحث:

اثبات الفرضية والتي مفادها (ان استخدام التدقيق المشترك للوحدات الاقتصادية يساهم في الحد من مشاكل نظرية الوكالة): بينت الدراسة في الجانب التطبيقي أنّ استخدام اسلوب التدقيق المشترك كتدقيق خارجي على الوحدات الاقتصادية انعكس بشكل ايجابي على جودة الافصاح المحاسبي في البيانات المالية ، مما ساهم في زيادة الموثوقية والمصدقية في تلك البيانات المالية من قبل



مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية



مجلد (19) عدد (4) 2023

مستخدميها من جهة واطمئنان اصحاب الحقوق على حسن سير ادارة اموالهم من قبل ادارة الوحدة المحاسبية من جهة ثانية ، الامر الذي ساهم بشكل فاعل وملحوظ في تخفيض مشاكل الوكالة بين (الوكيل) المتمثل في ادارة الوحدات الاقتصادية و(الاصيل) المتمثل في اصحاب الحقوق المالكين لتلك الوحدات الاقتصادية والمتمثلة في (مشكلة التضارب في المصالح بين المساهمين في المصرف وادارة المصرف ، مشكلة عدم تماثل المعلومات ، مشكلة عدم تحمل المخاطر ، ومشكلة الاختيار العكسي) وهذا ما يثبت فرضية الدراسة الثانية والتي مفادها (ان استخدام التدقيق المشترك للوحدات الاقتصادية التي تعتمد معيار القيمة العادلة يساهم في الحد من مشاكل نظرية الوكالة) رابعاً: الاستنتاجات والتوصيات :

أ- الاستنتاجات

- (1) ان مراقبي الحسابات الذين قاموا بتدقيق المشترك لمصرف الخليج التجاري لم يعرضوا نتائج اعمل فروع المصرف مما يشير الى وجود مخاطر في هذه الحسابات .
- (2) ان الهدف الاساسي من جودة التقرير المالي هو لتلبية حاجات المستخدمين من المعلومات المالية وهذا يدعو الى ان تكون تلك المعلومات ذات موثوقية عالية وملئمة للقرارات الاستثمارية تتحقق باستخدام القيمة العادلة .
- (3) وجود تأثير معنوي ايجابي في مدخل التدقيق المشترك على ادارة الارباح المحاسبية حيث كلما يشترك عدد اكثر من مراقب حسابات بعملية التدقيق المشترك حيث لا يسمح بشراء الذمة (شراء الراي) اذما قورن هذا بالتدقيق الفردي حيث ان التدقيق المشترك لا يسمح للإدارة الشركات بالتلاعب بالأرباح من خلال افتعال منافع شخصية لأغراض شخصية .
- (4) ان التوسع في نطاق الرقابة والتدقيق على مصرف الخليج التجاري ليشمل عملية تقييم المبادئ المحاسبية المعتمدة ومدى اتساقها بضمنها التقديرات المحاسبية للقيمة العادلة للموجودات المالية للمصرف ، اضافة الى الفحص الاختباري والمستندي للبيانات المالية ، يساهم في الحد من التعارض في المصالح بين الادارة والمالكين وذلك من خلال المساهمة في منع الادارة من استغلال الفرص لتحقيق اية مصالح شخصية.
- (5) من جراء تطبيق التدقيق المشترك فان ادارة المصارف ومنها ادارة مصرف الخليج التجاري قد تحملوا بعض الاعباء الاضافية منها صعوبة تقسم اعمال التدقيق وبالتالي ينعكس صعوبة في تقسيم الاجور بين مكنتي التدقيق عندما يكون احد المكنتيين ذو خبرة واسعة واكثر معرفة في



مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية



مجلد (19) عدد (4) 2023

مجال تخصص العميل من المكتب الاخر, وعدم وجود قوانين واضحة من البنك المركزي العراقي يوضح وينظم عمل مراقبي الحسابات في عملية التدقيق المشترك في المصارف, فضلاً عن تكرار في المهام وفي طلب المعلومات بين المكاتب التدقيق المشترك (6) كفاءة اداء التدقيق المشترك ظهر واضحاً من خلال صعوبة ممارسة الضغط من قبل العملاء على المكاتبين معاً في ان واحد, ان اشترك مكاتبين من مكاتب التدقيق المشترك يساهم في زيادة الخبرات بين المكاتبين وتنوعها .

(7) ساهم التدقيق المشترك بشكل ملحوظ في تخفيض مشاكل الوكالة بين (الوكيل) المتمثل في ادارة الوحدات الاقتصادية و(الاصيل) المتمثل في اصحاب الحقوق المالكين لتلك الوحدات الاقتصادية والمتمثلة في (مشكلة التضارب في المصالح بين المساهمين في المصرف وادارة المصرف , مشكلة عدم تماثل المعلومات , مشكلة عدم تحمل المخاطر , ومشكلة الاختيار العكسي).

(8) ان اجراء عملية التدقيق المشترك من قبل مكاتب تدقيق وتحملها المسؤولية المشتركة على وجه التضامن زاد من ثقة حملة الاسهم بالتقارير المالية الصادرة لمكاتب التدقيق المشترك مما قلل من انعدام الثقة بين الاصيل (حملة الاسهم) والوكيل (الادارة) وبالتالي سوف تنخفض مشاكل الوكالة .

(9) ان نظرية الوكالة تعمل على ايجاد توافق نسبي بين حملة الاسهم المالكين من جه ومجالس الادارة من جه اخرى بواسطة علاقات تعاقدية التي تضع منهاج للعمل الاداري الواضح والسليم والقانوني للطرفين

ب-التوصيات

(1) ضرورة تدريب المدققين الخارجيين لمكاتب التدقيق المشترك وتأهيلهم لتكون لديهم المعرفة والدراية الكافية وتطوير المهارة العلمية والعملية لتحسين اداء التدقيق المشترك للتعرف على برامج التدقيق المشترك وكيفية التطبيق وإيجابياته للتغلب على الصعوبات التي تواجه مراقب الحسابات عند تطبيق التدقيق المشترك من خلال التقويم الموظفين قبل وبعد التدريب .

(2) ضرورة تحديث برامج مكاتب التدقيق المشترك بما يتناسب مع تدقيق الموجودات المالية وفق معيار القيمة العادلة لضمان زيادة جودة التدقيق المشترك .



مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية



مجلد (19) عدد (4) 2023

(3) ضرورة اعتماد الشركات والوحدات الاقتصادية التدقيق المشترك لما له من اثر ايجابي في تعزيز الموثوقية والمصداقية بين اصحاب الحقوق (حملة الاسهم) والادارة مما يحد من مشاكل نظرية الوكالة .

(4) ضرورة الزام الوحدات الاقتصادية بتطبيق التدقيق المشترك على كافة بياناتها المالية.

(5) ضرورة تعاون مراقبي الحسابات بعملية التدقيق المشترك وتبادل المعلومات والمعرفة بما يضمن تحقيق عملية تدقيق مشترك بجودة عالية .

(6) ضرورة الحد من الصعوبات التي تواجه مراقب الحسابات نتيجة اداء اعمالهم وفق مفهوم التدقيق المشترك وذلك من خلال قيام مجلس المهنة بإصدار تعليمات تنظم عمل التدقيق المشترك مع اجراء تعديلات لقواعد سلوك المهنة لظم التدقيق المشترك لها , وضع خطط لمقابلات واجتماعات بين مكنتي التدقيق المشترك وتحديد نسب الانجاز لكل مكتب تدقيق كي ليتبادلا الاتهامات عند حدوث تقصير .

(7) ضرورة ان يكون احد المكنتي التدقيق المشترك دولي والاخر محلي وفقاً لضوابط واتفاقيات بين المكنتين وبرامج عمل موحدة دون سيطرة احد المكنتين على عملية التدقيق .

(8) ان تحديد التحديات والمشاكل التي تواجه مكاتب التدقيق المشترك في تدقيق القيمة العادلة بشكل واضح يهيئ الطريق للباحثين والهيئات والجهات المختصة بالمحاسبة لغرض تطوير معيار القيمة العادلة .

المصادر والمراجع :

أ- المصادر العربية

- 1- سلوم ,زينب عبد الواحد (2019) التدقيق المشترك للمصارف التجارية الخاصة ودوره في ادارة المخاطر المصرفية بحث تطبيقي في مصرف سومر والمصرف الوطني الاسلامي المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية / جامعة بغداد، وهو جزء من متطلبات نيل شهادة الدبلوم العالي في المصارف المعادل للماجستير في الحقوق والامتيازات كافة.
- 2- الشعباني ,صالح ابراهيم يونس, واخرون (2012) "ملامح تطبيق التدقيق الاستراتيجي في العراق دراسة لعينة من الشركات الصناعية في محافظة نينوى الاستاذ المساعد الدكتور صالح ابراهيم يونس الشعباني والمدرس المساعد وعد حسين شلاش الجميلي جامعة الموصل /كلية الادارة والاقتصاد /قسم المحاسبة مجلة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية المجلد 4 العدد9 سنة 2012 م.



مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية



مجلد (19) عدد (4) 2023

- 3- رويشد, محمد جمال (٢٠١٦) ، " أثر إستخدام مدخل المراجعة المشتركة على جودة وأتعب عملية المراجعة -دراسة تطبيقية " ، المؤتمر العلمي الحادي عشر بعنوان التحولات المالية والمصرفية الواقع والأفاق المستقبلية محمد جمال رويشد الزرقاء -الأردن.
- 4- محمود ,حسن شلقامي (٢٠١٦) ، " منهج مقترح لتطوير ممارسات المراجعة المشتركة وتوجيه محاور التطوير في ضوء جودة وتكاليف عملية المراجعة دراسة ميدانية د.حسن شلقامي محمود " ، مجلة المحاسبة والمراجعة ، العدد الأول ، كلية التجارة - جامعة بني سويف جمهورية مصر العربية .
- 5- حافظ , سماح طارق أحمد (٢٠١٥) " العلاقة بين الممارسات المحاسبية المتحفظة والمراجعة المشتركة في ضوء جودة المراجعة بالتطبيق على الشركات المساهمة المفيدة في البورصة المصرية "سماح طارق احمد حافظ ، المجلة المصرية للدراسات التجارية كلية التجارة جامعة المنصورة .
- 6- حفيظة , ميمون ولصنوني , (2017) "دور المبادئ الدولية لحوكمة الشركات حسب المنظمة الدولية للتعاون الاقتصادي والتنمية" OCDE" في تخفيض الممارسات المحاسبية الاحتياطية" مشاكل الوكالة".-دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات الجزائرية'. جملة التنمية والاقتصاد التطبيقي – جامعة المسيلة العدد 02 .
- 7- شبير,ماهر اسامة نايف (2017) "أثر استخدام آليات الحوكمة في تخفيض تكاليف الوكالة)دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في بورصة فلسطين " (الباحث ماهر أسامة نايف شبير) .
- 8- بن سلمان ,سوراية واخرون (2020) "تأثير الميكانزمات الداخلية لحوكمة الشركات على تكاليف الوكالة "دراسة قياسية لشركات مؤشر CAC40 سوراية بن سليمان ورتيبة بوهالي وجمال قدام .
- 9- شقور ,عمر فريد (2017) "العوامل المؤثرة في تكاليف الوكالة" دراسة تطبيقية على البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان" عمر فريد شقور قسم المحاسبة -كلية الاقتصاد والعلوم الادارية – جامعة الزرقاء – الأردن المجلد الثاني- العدد الثاني .
- 10- مدونة مهند الفرحان(2017)نظرية الوكالة " (Agency Theory) Farhan2030.com"
- 11- خليفه ,القاسم (2015) "دور القوائم المالية في توحيد العمل المحاسبي وفق معايير المحاسبة الدولية" - دراسة مقارنة جامعة محمد بو ضياف بالمسيلة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم العلوم التجارية.
- 12- وديع (2012) كفاءة الأسواق المالية" دراسة تطبيقية على بورصة نيويورك للأوراق المالية" المصدر: المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية – مصر المؤلف الرئيسي: أسامة وجدي وديع قسم المؤسسات المالية- كلية الإدارة الجامعة الحديثة للتكنولوجيا و المعلومات 315- 354 .



مجلة الغري للعلوم الاقتصادية
والادارية



مجلد (19) عدد (4) 2023

13- بوسلمة,حكيمة (2016) " اختبار كفاءة أسواق الأوراق المالية العربية عند المستوى شبه القوي " دراسة سوق عمان المالي حكيمة بوسلمة جامعة باتنة 1 ،الجزائر .
ب- المصادر الاجنبية

1. Mikko zerni , Lass eniemi (2012), " Do Joint Audits Improve Audit, European Accounting Review.
2. Quality ? Evidence From Voluntary Joint Audits" University Of Vaasa Finland Mikko zerni , Lass eniemi (2012), " Do Joint Audits Improve Audit Quality ? Evidence From Voluntary Joint Audits" University Of Vaasa Finland, European Accounting Review .
3. Nicole Ratzinger Sakel, sophie (2012), (previous source) .
4. Nicole Ratzinger Sakel, sophie Audousset Coulier, jaana kettunen,and Cédric lesag (2012), "What Do We Know About Joint Audit?"The Institute of Chartered Accountants of Scotland (ICAS).
5. Nicole Ratzinger Sakel, sophie Audousset Coulier, jaana kettunen,and Cédric lesag (2012), "What Do We Know About Joint Audit?"The Institute of Chartered Accountants of Scotland (ICAS) .
6. of the Centre for Strategic Management Lancaster University, Chapter 8 in , Ambrosini, V., Jenkins, M., Collier, N. (eds) (2015) Advanced Strategic , Management, 3rd edition. Palgrave MacMillan
7. Luc Paugam, Gerald Lobo (2015), " auditor leadership in joint audit and audit quality ", European Accounting Association conference.38th EAA Conference The University of Strathclyde .
8. Cédric lesage (2014), " Joint Audit: Issues and Challenges for Researchers and Policy-Makers" Accounting in Europe.
9. Cédric Lesage, Sabine Ratzinger and Jaana Kettunen,(2012) " Struggle Over Joint Audit : On Behalf of Public Interest ", Comptabilités et innovation, Grenoble, France.
10. Yu, B. (2012) 'Agency costs of stakeholders and capital structure: international evidence', Managerial Finance .
11. Yu, B. (2012) 'Agency costs of stakeholders and capital structure: international evidence', Managerial Finance(previous source) .
12. Cornell, B. and Shapiro, A. C. (2021) 'Corporate stakeholders, corporate valuation and ESG', European Financial Management, 27(2), pp. 196–207.



مجلة الغري للعلوم الاقتصادية
والادارية



مجلد (19) عدد (4) 2023

13. Cornell, B. and Shapiro, A. C. (2021) 'Corporate stakeholders, corporate valuation and ESG', European Financial Management, 27(2), pp. 196–207., (previous source) corporate governance and ownership concentration the case of agro-industrial
14. Urban, Markus P, (The Influence of Block holders on Agency Costs and Firm Value) Springer Fachmedien Wiesbaden 2015 p44 .
15. Yegon, C. , Sang, J. , Kirui, J. (2014). The Impact of Corporate Governance on Agency Cost: Empirical Analysis of Quoted Services Firms in Kenya, Research Journal of Finance and Accounting, 5(12) .
16. Prochazka, D. (2011). "The Role of Fair Value Measurement in the Recent Financial Crunch", Prague Economic Papers, Vol. 20, Issue1, pp. 71-88 .
17. Zogning, F. (2017). "Agency Theory: A Critical Review", European Journal of Business & Management, Vol. 9, No. 2, pp 1-8 .
18. Khoa Cuong Phan, Jian Zhou, "Market efficiency in emerging stock markets: A case study of the Vietnamese stock market", Journal of Business and Management, Vol.16, Issue 4, April, 2014, p.62 .
19. A.Q Khan and Sana Ikram, "Testing Semi-Strong Form of Efficient Market Hypothesis in Relation to the Impact of Foreign Institutional'(FII's) Investments on Indian Capital Market International Journal", Investors of Trade, Economics and Finance, Vol.1, No.4, December, 2010, p.374 .
20. Panda, B. & N. Leepsa (2017). "Agency Theory: Review of Theory and Evidence on Problems and Perspectives", Indian Journal of Corporate Governance, Vol. 10, Issue. 1, pp. 74-95.
21. Bouckova, M. (2015). "Management Accounting and Agency theory Procedia